EDAMA
Energy, Water & Environment

قرار السماح

باستيراد الديزل المخالف للمواصفة الاردنية

Position Paper

أيـــلـول ٢٠١٩

قرار السماح باستيراد الديزل المخالف للمواصفة الاردنية

صدر قرار مجلس الوزارء بتاريخ 2 ايلول 2019 بالسماح لشركات تسويق المشتقات النفطية باستيراد مادة الديزل المخالف للمواصفة الاردنية, وجاء تبرير ذلك بأن المنتج المحلي هو مخالف للمواصفة بالاصل ويأتي السماح باستيرادها من الخارج أيضاً لتحقيق ما سمي ب" التنافسية العادلة", فيما عللت وزارة الطاقة والثروة المعدنية هذه الخطوة بأنها تاتي منسجمة مع فتح سوق المشتقات النفطية بهدف تأمين حاجة المملكة من هذه السلع.

يجدر بالذكر أنه تم تمديد إستثناء مصفاة البترول الاردنية من تطبيق المواصفة الاردنية والتي تحدد نسبة الكبريت ب 10 مغ/كغ من وقود الديزل, تم استثناء المشتقات البترولية التي يتم تكريرها في المصفاة في شهر ابريل 2018 ,وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزارء والساري طيلة فترة تنفيذ مشروع توسعة المصفاة الرابع بشرط ألا يتعدى انتاجها 46% من حاجة السوق من المشتقات البترولية, بالاضافة الى ضرورة التزامها بمراحل تنفيذ التوسعة كما هو متفق عليه[1].

تبلغ نسبة الكبريت المسموح بها كحد اعلى في الاستثناء المقدم لمصفاة البترول الاردنية للمشتقات التي يتم تكريرها في المصفاة ما مقداره 12000 مغ/كغ, فيما يسمح الاستثناء المقدم للشركات الاخرى باستيراد ديزل يحتوي على مادة الكبريت بحد اعلى مقداره 350 مغ/ كغ[2].

التنافسية العادلة

التنافسية العادلة التي تنطوي على إرضاء الشركات المعنية دون الاخذ بعين الاعتبار للابعاد البيئية والصحية المترتبة على هذه الخطوة بالاضافة الى الالتفات عن التزامات الاردن امام المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتغير المناخي هي تنافسية غير عادلة بحق الكثيرين, كما أن المنطق يستوجب الوصول اليها عبر إلزام مصفاة البترول بتحقيق المواصفة الاردنية على مراحل, وليس السماح باستيراد ما يخالف هذه المواصفة.
إن العدالة في السماح باستيراد الديزل المخالف سيعود بآثار سلبية كبيرة لا يمكن التكهن بابعادها, نذكر بعضها فيما يلي:

- التزامات الاردن أمام المجتمع الدولي

التزمت الاردن في العام 2016 بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري بما نسبته 14% بحلول عام 2030, حيث أصدرت وزارة البيئة السياسة الوطنية لتغير المناخ للأعوام 2013-2020 وأفردت جزءً حول دور قطاع النقل في الحد من آثار التغير المناخي, حيث يساهم قطاع النقل بما نسبته 31% من انبعاثات الغازات الدفيئة في عمان[3], فيما تبدو محاولات تقليل الانبعاثات المقترنة بهذا القطاع غير جادة حيث تم فرض ضريبة على السيارات الكهربائية ومن ثم تم الحاقها باستثناءات تسمح بدخول مشتقات نفطية مخالفة للمواصفات العالمية وستؤدي الى تفاقم المشكلة.

- الطرف الثالث من المعادلة

القرار الاخير والذي يتحدث عن مساواة الشركات المستوردة بمصفاة البترول ويلغي وجود أطراف اخرى من الواجب الالتفات اليهم وإنصافهم هو قرار غير مدروس إذ سيعود هذا القرار بآثار كبيرة على البيئة وبالتحديد على جودة الهواء والتي ستؤثر بشكل رئيسي على صحة الانسان, حيث تعتبر العوادم الناتجة من محركات الديزل من مواد المجموعة الاولى المسببة للسرطان وفقاً للوكالة الدولية لبحوث السرطان, كما أن مادة ثاني اكسيد الكبريت والناتجة عن عملية حرق الوقود الذي يحتوي على كبريت, مضرة للجهاز التنفسي وتزيد من صعوبة التنفس خاصة بالنسبة للأطفال والمسنين, والذين يعانون من الربو والحساسية[4]. كما ستساهم زيادة انبعاثات الكبريت في الهواء بأضرار بيئية منها ازدياد احتمالية تشكل امطار حمضية وانخفاض الرقم الهيدروجيني للتربة .

1 التقرير السنوي, مصفاة البترول الاردنية, 2018
2 قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2 ايلول
3 وزارة البيئة الأردنية
4 CT&F Journal Vol.4 Num.4 pp 123-136

التوجه العالمي

بدأ تطوير المواصفة الاوروبية المختصة بوقود الديزل (EN 590) في العام 1993, حيث تم تحديد نسبة الكبريت المسموحة ابتداءً من 2000 مغ/كغ في العام 1994 حتى وصلت الى 10 مغ/كغ في العام 2009, فيما فرضت وكالة حماية البيئة الامريكية حداً اعلى لكمية الكبريت في وقود الديزل بمقدار 5000 مغ/كغ في العام 1993 وتم تخفيضها الى حد اعلى يبلغ 15 مغ/كغ في عام 2006 فيما يعرف بالديزل منخفض الكبريت (ULSD)[5].

نسبة الكبريت المسموح بها في وقود الديزل

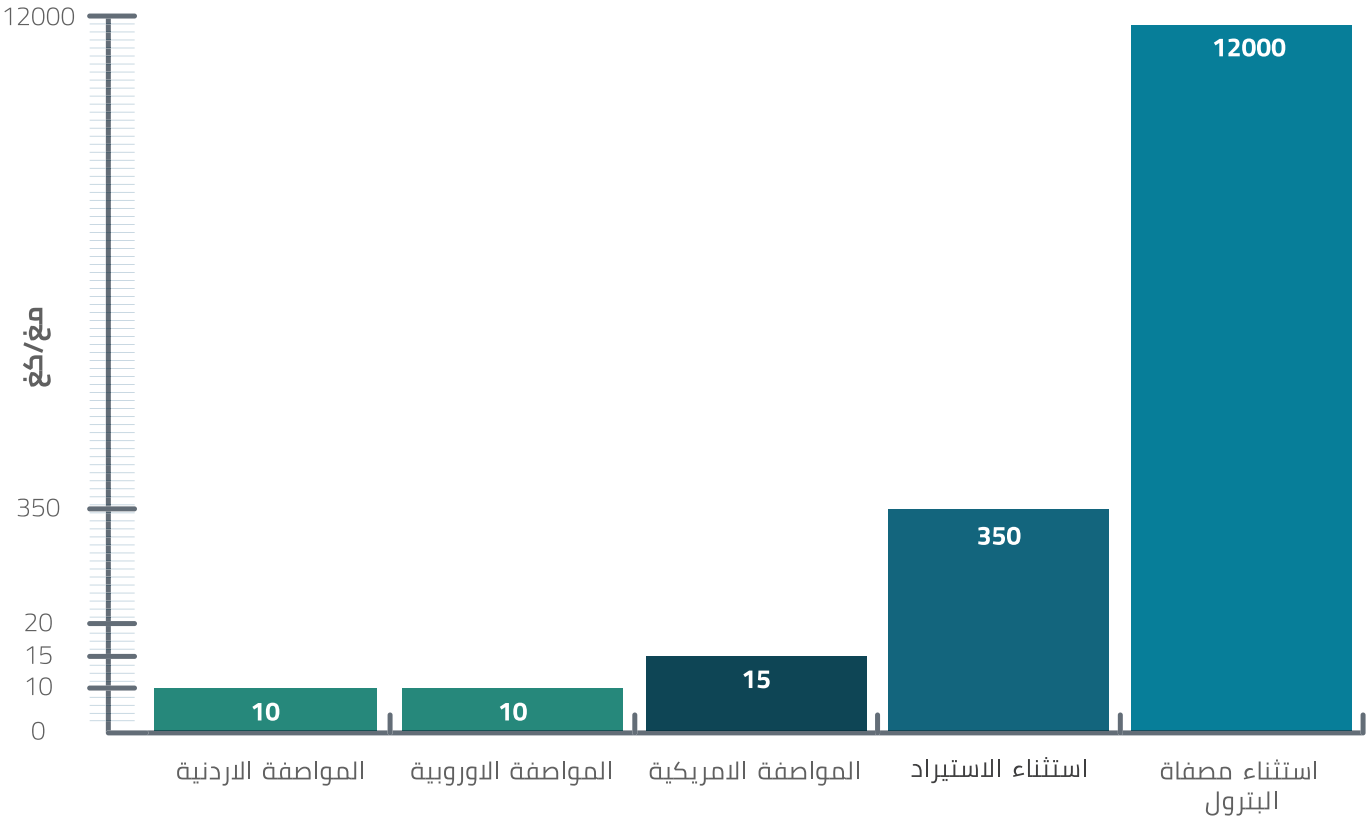

إن التوجه نحو استيراد وقود مخالف للمواصفة هو خيار في الاتجاه الخطأ, ويخالف كل التوجهات الرامية نحو الاعتماد على طاقة نظيفة تساهم في الحد من اثارالتغير المناخي, كما أن لهذا القرار ثمن كبير سندفعه من سلامتنا وصحتنا.

5 United States Environmental Protection Agency Website